قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (4) لسنة (2019م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1440 هجرية، الموافق 2019/2/19 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة ناصر احمد الجوفي للمقاولات

ضد

مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية في المناقصة رقم (2018/1م) الخاصة بإنشاء مبنى مركز تأهيل اليتيمات بتمويل من الصندوق العربي للأنماء (معونة).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع واجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2019/1/31م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية تضمنت التالي:

نرفع الى الهيئة العليا هذه الشكوى ضد مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية بأمانة العاصمة بخصوص المناقصة رقم (1) لسنة 2018م والخاصة بمشروع إنشاء مبنى مركز تدريب وتأهيل اليتيمات - صنعاء حيث إننا كنا قد تقدمنا في المناقصة المذكورة أعلاه، وتم فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م وبناء على مذكرة الجهة الموجهة للمقاولين المتقدمين للمناقصة بتاريخ 2019/1/28م والتي تسلمنا صورة منها والتي تم إفادتنا فيها بان نستلم الضمان منهم. وعليه فإنا نود التوضيح حول المناقصة وبشكل مختصر بما يلي: -

1. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/17م مرفق لكم نسخة منها.
2. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/22م مرفق لكم نسخة منها.
3. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/11/7م مرفق لكم نسخة منها (ردا على مذكرتهم بشأن طلب بعض الاستفسارات).
4. أفادوا بأنهم غير ملزمين بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية. مع ان وثائق عطاء المناقصة هي من الوثائق النمطية لأعمال الأشغال العادية للمشروع والتي هي جزء لا يتجزأ من قانون المناقصات ولائحته التنفيذية. وتنص في وثائق عطاء المناقصة – تنطبق أحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.
5. نلاحظ بان المكتب الاستشاري استبعد عطاءنا من قبل بدون اي مبرر أو مسوغ قانوني وتم مراسلة أصحاب العطاءات التي تلينا والتي قيمتها ارفع من عطائنا بكثير.
6. نلاحظ بان المكتب الاستشاري هو من صمم المشروع ورفع الدارسات وفتح المظاريف وهو نفسه من حلل المناقصة وما يستبعد بان يكون الإشراف عليها... الخ، وهذا يعتبر مخالف لجميع القوانين واللوائح.

7. نلاحظ بانه يتم إنزال إعلان المناقصة أمام الراي العام فقط وأتعابنا وتحميلنا للخسائر واستغلال المقاولين وفي هذا الوضع ولكن نقول حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم هو المطلع على كل شيء.
8. قيمة عطائنا المقدم الترتيب (الأول) مبلغ وقدرة (872.000) ألف دولار.
9. قيمة العطاء الترتيب (الثاني) مبلغ وقدرة (925.700) الف دولار.
10. قيمة العطاء الترتيب (الثالث) الذي يريدون إرساء المناقصة عليه بمبلغ وقدرة (938.600) ألف دولار.
11. الفارق بين العطاء المقدم من قبلنا والعطاء رقم (3) الذي يريدون الإرساء عليه مبلغ وقدرة (66.600) الف دولار.
12. لم نعلم ماهي الأسباب لاستبعاد العطاء المقدم من قبلنا حيث وهو مستوف لجميع الشروط فنيا وماليا واقل عطاء سعرا.

ولهذا:- نقدم شكوانا هذه اليكم وأملنا فيكم بعد الله كبير كونكم الجهة العليا للرقابة على المناقصات نرجو منكم الاطلاع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنصافنا بإرساء المناقصة علينا حيث وعطاؤنا مستوف لجميع الشروط وفقا لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية، وحتى لانظلم في وجودكم.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الإدارة قامت الهيئة العليا بتاريخ 2019/2/3م بتكليف فريق فني من الهيئة العليا للقيام بالنزول الميداني الى مؤسسة الرحمة لدراسة الوثائق الخاصة بالمناقصة موضوع الشكوى المذكورة ورفع تقرير بذلك، وقد تم النزول الميداني من قبل الفريق الفني المكلف الى مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية وتم الجلوس مع الأستاذة رقية الحجري رئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة والمختصين بالمؤسسة وقد قامت المؤسسة بتاريخ 2019/2/7م بتسليم الفريق الفني قرص مرن مضغوط يحتوي كل وثائق المناقصة ومنها محضر فتح المظاريف للعطاءات المقدمة وكذلك محاضر التحليل الفني والمالي للعطاءات المقدمة في المناقصة بالإضافة الى نسخة الكترونية من العطاء المقدم من قبل الشركة الشاكية.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع القرص المضغوط إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة الوثائق المحتوي لها القرص، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

❖ الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسة:

1. قامت الجهة بالإعلان عن المناقصة بتاريخ 2018/8/16م وحدد تاريخ 2018/9/17م كآخر موعد لتسليم العطاءات وفتح المظاريف.
2. قامت المؤسسة بتاريخ 2018/9/8م بعقد اجتماع قبل فتح المظاريف في مقر المؤسسة مع المقاولين الذين تقدموا لشراء وثائق المناقصة للرد والإيضاح على الملاحظات والاستفسارات من المتقدمين للمناقصة رقم (2018/1م) لمشروع مركز تدريب وتأهيل اليتيمات/صنعاء ومناقشة النقاط التالية (المخططات، جداول الكميات والمواصفات، الوثائق النمطية، الشروط الفنية) ولعدد 15 بند تم مناقشته في الاجتماع وبحضور جميع المقاولين المتقدمين في المناقصة وتم تسليم المقاولين نسخة من محضر الاجتماع الذي يحتوي على جميع التعديلات المطلوبة في وثائق المناقصة.
3. تم فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م بمشاركة عدد (29) مقاول.
4. بتاريخ 2018/9/17م قامت المؤسسة بتشكيل لجنة تحليل من الاستشاري والمؤسسة للقيام بتحليل وتقييم العطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة.
5. بتاريخ 2018/11/17م استكملت لجنة التحليل أعمال التحليل والتقييم ورفعت تقريرها النهائي

حيث أوصت في تقريرها بإرساء المناقصة على مكتب صالح شرهان وبمبلغ إجمالي وقدرة 939,284.77 دولار أمريكي.

6. بتاريخ 2018/12/2م قامت المؤسسة بمخاطبة الصندوق العربي للأنماء للموافقة على نتائج التحليل الفني والمالي للعطاءات المقدمة في المناقصة والإرساء على مكتب صالح شرهان
7. بتاريخ 2019/1/27م وافق الصندوق العربي للأنماء على نتائج التحليل والإرساء على مكتب صالح شرهان.
8. قامت الجهة بالإخطار بنتائج التحليل والتقييم ونتائج الإرساء بتاريخ 2019/1/28م. وبصورة جماعية وليس كل مقاول على حده.
9. قامت الجهة بموافاة الفريق الفني المكلف من الهيئة العليا بالأوليات بتاريخ 2019/2/7م في قرص مضغوط.

❖ **اللقاء مع الأطراف:**

- تم الجلوس مع المؤسسة الشاكية وأوضحت ان عطاءاها اقل العطاءات المقدمة ومكتمل ومستوفي لجميع الشروط والمواصفات المطلوبة في وثائق المناقصة (بحسب إفادة ممثل الشاكية) وكذلك تم الجلوس مع المختصين في الجهة لتوضيح بعض الأمور المتعلقة بالمناقصة.

❖ **ملاحظات المكتب الفني:**

➢ **بالنسبة للشاكية:-**

1. تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.
2. العطاء المقدم من الشاكية هو أقل العطاءات المقدمة للمناقصة.
3. لوحظ وجود انحرافات كبيرة بالنقص عن التكلفة التقديرية في بعض البنود الرئيسية في العطاء المقدم من قبل الشاكية حيث تجاوزت هذه الانحرافات النسب المحددة قانونا الأمر الذي ترتب عليه استبعاد هذا العطاء كما ورد في محضر التحليل الفني والمالي المعد من قبل الجهة المشكو بها.

➢ **بالنسبة للمؤسسة (الجهة المشكو بها):-**

1. من خلال محضر التحليل الفني والمالي المرفق من قبل المؤسسة لوحظ ان العطاء المقدم من قبل المؤسسة الشاكية هو اقل العطاءات المقدمة في المناقصة بعد التخفيض بمبلغ أجمالي وقدرة =/872,000.00 دولار أمريكي وبعد التحليل المالي لهذا العطاء من قبل لجنة التحليل الفني والمالي تبين وجود انحرافات بالنقص عن التكلفة التقديرية في بعض البنود الرئيسية وبيانها كما يلي :

بيان الأعمال	التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	مؤسسة ناصر الجوفي للتجارة والمقاولات معدل الانحراف في كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص		
		المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكي	المكون بالنقص	المشروع بالنقص
المبنى الرئيسي مكون من (بدروم والدور الأرضي والدور الأول والدور الثاني)	946,779.50	163,783.50	٪17.30	٪16.23
أعمال مباني غرف الحراسة والاستقبال	17,062.50	1,171.80	٪7.45	٪0.13
أعمال السور	17,563.00	585.6	٪3.33	٪0.06

بيان الأعمال	التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	مؤسسة ناصر الجوفى للتجارة والمقاولات معدل الانحراف فى كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص		
		المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكى	المكون بالنقص	المشروع بالنقص
أعمال الموقع العام	18,400	2,946	٪16.01	٪0.29
أعمال الخزان الأرضي	9,129	380.80	٪4.17	٪0.04
الإجمالي	1,008,934	168,967.85		٪16.75

حيث قامت لجنة التحليل عبر مؤسسة الرحمة بمخاطبة الشاكية رسميا بتاريخ 2018/11/3م لعمل تحليل أسعار لهذه البنود وقد قامت الشاكية بعمل تحليل الأسعار المطلوب لهذه البنود والرد على المؤسسة حيث قامت لجنة التحليل بدراسة تحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية وبعد الدراسة من قبل لجنة التحليل تبين من خلال محضر التحليل عدم اقتناع لجنة التحليل بتحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية وعلى هذا الأساس ونظرا لعدم اقتناع لجنة التحليل بتحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية فقد تم استبعاد هذا العطاء والإرساء على العطاء رقم (3) المقدم من قبل مكتب صالح سعد شرهان للمقاولات بمبلغ أجمالي وقدره 939,284.77 دولار أمريكي. وذلك وفقا للمادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م و وفقا لما ورد في البند رقم (2.47/ب) من الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات والخدمات الأخرى.

2- من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان عقود الخبرة المطلوبة والمقدمة من قبل مؤسسة ناصر الجوفي (الشاكية) غير مكتملة وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
مشروع 1	متعثر	ارفق	مطابق
مشروع 2	لم يرفق	ارفق	مطابق
مشروع 3	ارفق	لا يوجد	مطابق
مشروع 4	غير مطابق	لا يوجد	مطابق
مشروع 5			مطابق (إضافي من المقاول)
مشروع 6			مطابق (إضافي من المقاول)

3- من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان الموقف المالي والقدرة المالية لمؤسسة ناصر الجوفي غير مستجيب وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
الأرصدة	غير مناسب الرصيد لا يتعدى 0.026٪ من كلفة المشروع	لم يقدم	مناسب

كشف بنكي بالحركة المالية لخمس سنوات ماضية	منخفض	غير مطابق	مناسب
التسهيلات البنكية	غير مطابق	لا يوجد	مناسب

4. من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان الكادر الفني المقدم من قبل مؤسسة ناصر الجوفي غير مؤهل وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
مدير المشروع	غير مطابق	مطابق	مطابق
مهندس معماري	مطابق	مطابق	مطابق
مهندس كهربائي	مطابق	غير مطابق	مطابق
مهندس مدني	مطابق	غير مطابق	مطابق
مراقب	غير مطابق	غير مطابق	مطابق
محاسب	مطابق	مطابق	مطابق

5. من خلال الشكوى المقدمة من قبل الشاكية لوحظ ان الشكوى المقدمة منها تضمنت ان المكتب الاستشاري هو من صمم المشروع ورفع الدارسات وفتح المظاريف وهو نفسه من حلل المناقصة وما يستبعد بان يكون الإشراف علية الخ.... وهذا يعتبر مخالف لجميع القوانين واللوائح ... ونرى أن ما ورد في مذكرة الشاكي لا يعتبر مخالف لأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.

6. من خلال مذكرة الجهة الممولة (الصندوق العربي للأنماء) رقم (بدون) وتاريخ 2019/1/27م الموجهة الى الجهة تبين تضمينها عدم ممانعة الصندوق على ترسية العطاء على المقاول مكتب صالح سعد شرهان بمبلغ (939,284.77) دولار أمريكي و أن على المؤسسة المضي قدما في إجراءات التعاقد مع المقاول المذكور وارسال نسخة من العقد الموقع الى الصندوق العربي.

7. من خلال مذكرة الجهة الممولة (الصندوق العربي للأنماء) رقم (بدون) وتاريخ 2018/12/30م الموجهة الى المؤسسة والتي اقترح فيها بأن يتم التفاوض مع المقاول رقم (3) مكتب صالح سعد شرهان المقاول الذي تم اختياره من قبل لجنة تحليل العروض للبحث في إمكانية تخفيض سعر العطاء وهذا يعتبر مخالف للمادة رقم (217) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي نصت على "" لا يتم التفاوض مع مقدمي العطاءات في المواصفات الفنية الرئيسية أو الأسعار المقدمة مهما كانت الأسباب".

8. لوحظ ان لجنة فتح المظاريف لم تقم بإعلان وأثبات إجمالي التكلفة التقديرية في محضر فتح المظاريف وذلك بالمخالفة لنص المادة (161) الفقرة (ح) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.

9. لوحظ وجود تضارب في قيمة العقد المطلوب تنفيذه في سنوات سابقة حيث ورد في وثيقة المناقصة بمبلغ أجمالي وقدرة=/600 الف دولار أمريكي بينما ورد في إعلان المناقصة بمبلغ وقدرة =/700 الف دولار أمريكي وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات – القسم الثالث).

10-لوحظ وجود تضارب في فترة سريان العطاء حيث ورد في وثيقة المناقصة بـ 90 يوم بينما ورد في إعلان المناقصة بـــ 120 يوم وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات – القسم الثالث).

11-لوحظ وجود تضارب في فترة سريان ضمان العطاء حيث ورد في وثيقة المناقصة بـ 120 يوم بينما ورد في إعلان المناقصة بـــ 90 يوم وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات – القسم الثالث).

12-لوحظ وجود قصور كبير في وثيقة المناقصة المذكورة التي تم أعدادها من قبل الجهة ويتضح ذلك من خلال عدم قيام الجهة بتعبئة بعض البيانات المطلوبة في قائمة البيانات في وثيقة المناقصة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (90) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.

13-لوحظ قيام الجهة بالإعلان عن المناقصة في صحيفة الثورة بتاريخ 16 /2018/8م وحدد موعد فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م أي ان فترة الإعلان للمناقصة لتقديم العطاءات كانت لمدة 30 يوم فقط بالنقص عن الفترة القانونية المحددة في القانون وذلك بالمخالفة لنص المادة (116) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م . والتي تنص على "تحدد فترة تقديم العطاءات بفترة كافية وبما يتناسب مع الاحتياج الفعلي للدراسة بفترة لا تقل عن ثلاثين يوما من تاريخ نشر أول إعلان عدا المناقصات الكبيرة التي تزيد تكلفتها التقديرية عن خمسمائة مليون ريال، فتحدد مدة تقديم العطاءات لها بفترة لا تقل عن خمسة وأربعين يوما من تاريخ نشر أول إعلان."

❖ رأي المكتب الفني:

في نهاية تقريره، خلص المكتب الفني الى الرأي برفض الشكوى المقدمة من قبل الشاكية لصحة أسباب استبعاد العطاء المقدم منها.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، تبين أن العطاء المقدم من المؤسسة الشاكية هو أقل العطاءات المقدمة في المناقصة سعرا، غير أنه احتوى على انحرافات بالنقص عن التكلفة التقديرية في أسعـــار بعض البنـــود الرئيسية وعلى النحو المبين في الجدول الآتي:

بيان الأعمال	التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	مؤسسة ناصر الجوفي للتجارة والمقاولات معدل الانحراف فى كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص		
		المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكي	المكون بالنقص	المشروع بالنقص
المبنى الرئيسي مكون من (بدروم والدور الأرضي والدور الأول والدور الثاني)	946,779.50	163,783.50	٪17.30	٪16.23
أعمال مباني غرف الحراسة والاستقبال	17,062.50	1,171.80	٪7.45	٪0.13
أعمال السور	17,563	585.6	٪3.33	٪0.06
أعمال الموقع العام	18,400	2,946	٪16.01	٪0.29

أعمال الخزان الأرضي	9,129.00	380.80	٪4.17	٪0.04
الإجمالي	1,008,934.00	168,967.85		٪16.75

وقد تخاطبت الجهة المشكو بها مع المؤسسة الشاكية بتاريخ 2018/11/3م وطلبت منها تقديم تحليل لأسعار تلك البنود فقامت الشاكية بموافاتها بالتحليل المطلوب غير أن لجنة التحليل، وبعد الدراسة لذلك لم تقتنع بنتائج التحليل ومبرراته حسب الظاهر من محضر التحليل الفني والمالي، ومن ثم فقد تم استبعاد العطاء المقدم من الشاكية والانتقال الى العطاء الذي يليه بالترتيب من حيث أقل الأسعار وذلك عملا بالمادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمادة رقم (2.47/ب) من الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات والأعمال الأخرى.

كما تبين من محضر التحليل الفني والمالي ما يلي:

أ- أن عقود الخبرة المطلوبة المقدمة من الشاكية غير مكتملة في حين أن العقود المقدمة من صاحب العطاء الذي تم إرساء المناقصة عليه وهو مكتب المقاول صالح سعد شرهان مطابقة للمطلوب وكما هو موضح بالجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
مشروع 1	متعثر	ارفق	مطابق
مشروع 2	لم يرفق	ارفق	مطابق
مشروع 3	ارفق	لا يوجد	مطابق
مشروع 4	غير مطابق	لا يوجد	مطابق
مشروع 5			مطابق (إضافي من المقاول)
مشروع 6			مطابق (إضافي من المقاول)

ب- أن عطاء المؤسسة الشاكية غير مستجيب لشرط الموقف المالي والقدرة المالية في حين أن الموقف المالي لمن تم الإرساء عليه مستجيب وبحسب الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
الأرصدة	غير مناسب الرصيد لا يتعدى 0.026٪ من كلفة المشروع	لم يقدم	مناسب
كشف بنكي بالحركة المالية لخمس سنوات ماضية	منخفض	غير مطابق	مناسب
التسهيلات البنكية	غير مطابق	لا يوجد	مناسب

ج- أن الكادر الفني المقدم في عطاء الشاكية غير مؤهل وغير مطابق للمطلوب، في حين أن الكادر الفني في عطاء من تم إرساء المناقصة عليه مطابق للمطلوب كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان

مدير المشروع	غير مطابق	مطابق	مطابق
مهندس معماري	مطابق	مطابق	مطابق
مهندس كهربائي	مطابق	غير مطابق	مطابق
مهندس مدني	مطابق	غير مطابق	مطابق
مراقب	غير مطابق	غير مطابق	مطابق
محاسب	مطابق	مطابق	مطابق

وبناء عليه، وكون الأمر على النحو السالف ذكره وحيث لوحظ من خلال مذكرة الجهة الممولة (الصندوق العربي للإنماء) الموجهة الى مؤسسة الرحمة بتاريخ 2019/1/27م عدم ممانعة الصندوق من إرساء المناقصة على العطاء المقدم من مكتب صالح سعد شرهان بمبلغ 939284 دولار أمريكي وأنه قد حث المؤسسة على المضي قدما في إجراءات التعاقد مع المقاول المذكور وإرسال نسخة من العقد إليه (الصندوق)، فإن استبعاد العطاء المقدم من مؤسسة ناصر الجوفي (الشاكية) وإرساء المناقصة على العطاء المقدم من مكتب صالح سعد شرهان يعد إجراء سليما ومطابقا للمادة رقم (22) من قانون المناقصات والمزايدات والمادة (190) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، الأمر الذي يتعين معه رفض الشكوى مع تنبيه الجهة المشكو بها الى الملاحظات الإجرائية المذكورة في تقرير المكتب الفني بالهيئة العليا المدونة آنفا وحثها على تلافيها وعدم تكرارها في المناقصات القادمة.

ولذلك،

وإستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- رفض الشكوى.
- التوجيه الى مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية باستكمال إجراءات التعاقد كون الجهة الممولة للمشروع (الصندوق العربي للأنماء) قد وافقت على نتائج التحليل والإرساء.
- تنبيه الجهة المشكو بها الى ضرورة أخذ الملاحظات الإجرائية المذكورة أعلاه بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 14 جمادى الآخرة 1440 هجرية،
الموافق 2019/2/19 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات